

الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات	المتكلمون	المؤيدون - المعارضون - الممتنعون	القرار والتصويت
٦٢٥٣ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩	التقرير الثلاثون للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2009/623)	مشروع قرار مقدم من فرنسا (S/2009/663)	المادة ٣٧ جمهورية الكونغو الديمقراطية	جمهورية الكونغو الديمقراطية	القرار ١٩٠٦ (٢٠٠٩) ١٥ - لا أحد - لا أحد	

(أ) إيطاليا، وبلجيكا، وفرنسا، وكرواتيا، وكوستاريكا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

(ب) إيطاليا، وبلجيكا، وجنوب أفريقيا، وفرنسا، وكرواتيا، وكوستاريكا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

(ج) الاتحاد الروسي، وإندونيسيا، وإيطاليا، وبلجيكا، وبوركينا فاسو، والجمهورية العربية الليبية، وجنوب أفريقيا، والصين، وفرنسا، وفيت نام، وكوستاريكا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

(د) إيطاليا، وبلجيكا، وبوركينا فاسو، وجنوب أفريقيا، والصين، وفرنسا، وكوستاريكا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

(هـ) أدلى الممثل ببيان ثان.

## ٩ - الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

### عرض عام

للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى<sup>(٩٦)</sup>. ثم أدلى الرئيس (كرواتيا) ببيان باسم المجلس، رحب فيه المجلس بإنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ لمدة سنة واحدة.

٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩: الحوار السياسي بين الحكومة وجماعات المتمردين

عرض الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى<sup>(٩٧)</sup> في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وقدم إحاطة إلى أعضاء المجلس بشأن بدء الحوار السياسي

(٩٦) S/PRST/2009/35.

(٩٧) S/2008/733.

خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، عقد مجلس الأمن ست جلسات وأدلى الرئيس ببيانين فيما يتعلق بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتابع المجلس التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الحوار السياسي الشامل الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، واستمع إلى إحاطات إعلامية منتظمة من رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام عن أنشطتها.

وفي رسالة مؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام<sup>(٩٥)</sup>، أحاط المجلس علما بتوصية الأمين العام بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى لسنة إضافية، من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وأقر بضرورة إنشاء مكتب متكامل

(٩٥) S/2008/809.

في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى العمل بإصرار على تحقيق هذه الغاية<sup>(١٠٠)</sup>.

وفي ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية التقرير الأخير للأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى<sup>(١٠١)</sup> وسلط الضوء على الجهود المستمرة الرامية إلى توطيد السلام المهش في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأشار إلى التدابير المتخذة، تحقيقاً لتلك الغاية، وعلى وجه الخصوص لإنهاء التمرد المسلح في شمال البلد، وتعزيز مؤسسات الدولة، وتنفيذ التوصيات الواردة في الحوار السياسي الشامل. وبالإضافة إلى ذلك، قدم معلومات مستكملة بشأن التحضير للانتخابات في ٢٠١٠<sup>(١٠٢)</sup>.

وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ذكر الممثل الخاص للأمين العام، لدى عرضه التقرير الأخير للأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، أن الحالة قد وصلت الآن مرحلة بالغة الأهمية سيقرر فيها نجاح الانتخابات قبل نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٠ وإكمال الجزء الخاص بتزع السلاح والتسريح في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قبل الانتخابات مصير العملية السياسية. وهذان الحدثان الرئيسيان من بين التوصيات الرئيسية للحوار السياسي الشامل ويكتسبان أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار الدائم في جمهورية أفريقيا الوسطى<sup>(١٠٣)</sup>. وذكر ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى أنه ينبغي انطلاق برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قبل نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وأن

(١٠٠) S/PRST/2009/5.

(١٠١) S/2009/309.

(١٠٢) S/PV.6147، الصفحتان ٣ و ٥.

(١٠٣) S/PV.6240، الصفحة ٣.

الشامل بين الحكومة وجماعات المتمردين في ٥ كانون الأول/ديسمبر، الأمر الذي من شأنه أن يمهد الطريق لتحقيق المصالحة الوطنية وتحقيق الاستقرار على المدى الطويل. وأضاف أن الحوار من شأنه أن يساعد بلا شك على تهيئة البيئة السلمية اللازمة لإجراء الانتخابات العامة المقررة عام ٢٠١٠ بنجاح<sup>(٩٨)</sup>.

وفي ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٩، ذكر الممثل الخاص للأمين العام، أثناء تقديمه إحاطة إلى الأعضاء بشأن اختتام الحوار السياسي الشامل، أنه قد تم التوصل إلى عدد من الاتفاقات المهمة. ففي المجال السياسي ومجال الحكم، تم الاتفاق على إنشاء حكومة ذات قاعدة عريضة لتنفيذ نتائج الحوار والتحضير للانتخابات البلدية والتشريعية والرئاسية المقررة في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. وفي مجال الأمن والجماعات المسلحة، اتفق المشاركون على تنفيذ إصلاح القطاع الأمني؛ وإعادة هيكلة القوات المسلحة الوطنية؛ والتنفيذ الفوري لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي المجال الاجتماعي-الاقتصادي، تم الاتفاق على تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١؛ وإصلاح المالية العامة وإصلاح إدارة الموارد الطبيعية؛ وتنمية الموارد البشرية الوطنية<sup>(٩٩)</sup>.

وفي بيان رئاسي مؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، رحب المجلس بالتقدم المحرز مؤخرا في تنفيذ توصيات الحوار السياسي الشامل، وكرر تأكيد تأييده الكامل لتلك العملية، باعتبارها إطارا فعالا لتعزيز المصالحة الوطنية والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبالإضافة إلى ذلك، أكد على الحاجة الملحة والماسة إلى تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ودعا جميع الأطراف

(٩٨) S/PV.6027، الصفحات ٢-٦.

(٩٩) S/PV.6091، الصفحة ٣.

وفي ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٩، دعا رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام إلى إنشاء مكتب متكامل للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الأمر الذي يقتضي التنفيذ السريع لتوصيات الأمين العام<sup>(١٠٧)</sup>، بالنظر إلى الحاجة الملحة إلى اتباع الأمم المتحدة لنهج موحد<sup>(١٠٨)</sup>. وكرر ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى التأكيد على الحاجة الملحة إلى مكتب متكامل، نظرا لأن الحلول المعقدة التي يعرضها الحوار السياسي الشامل لا يمكن تحقيقها إلا في إطار عملية متكاملة<sup>(١٠٩)</sup>.

وفي بيان رئاسي مؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، رحب المجلس بالتوصية المقدمة من الأمين العام بإنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى<sup>(١١٠)</sup> ليخلف مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى<sup>(١١١)</sup>.

وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، قدمت الممثلة الخاصة للأمين العام معلومات مستكملة عن عملية تحويل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مكتب متكامل لبناء السلام. وفي هذا الصدد، ذكرت أنه من أجل كفاءة التنفيذ الكامل لولاية البعثة، فإنها ستحتاج إلى الموارد البشرية والمالية الكافية والدعم والتعاون الكاملين من لجنة بناء السلام، والجهود

(١٠٧) انظر الرسالة المؤرخة ٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2009/128)، والتي حدد فيها الأمين العام التوصيات المتعلقة بإنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

(١٠٨) S/PV.6091، الصفحة ٦.

(١٠٩) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(١١٠) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني، فيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

(١١١) S/PRST/2009/5.

حكومته والأحزاب السياسية - العسكرية اتفقت على اعتماد نزع سلاح وتسريح المتمردین بوصفه الأولوية الأولى. واعترف بأن جمهورية أفريقيا الوسطى تشهد حماسا انتخابيا، وذكر أن حكومته عازمة على أن تجرى الانتخابات بحلول الموعد النهائي المحدد في الدستور، حتى وإن لم يكن في الجدول الزمني متسع من الوقت<sup>(١١٢)</sup>.

وفي بيان للرئيس مؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، رحب المجلس بالجهود الجارية الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وشجع في الوقت نفسه الحكومة على مواصلة العمل على كفاءة التنفيذ العاجل والكامل لتوصيات الحوار السياسي الشامل. وعلاوة على ذلك، طالب بإجراء انتخابات عام ٢٠١٠ خلال الإطار الزمني المحدد في الدستور<sup>(١١٣)</sup>.

## ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩: الإحاطات الإعلامية والنظر في إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

في الفترة من ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، قدم رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام بانتظام معلومات مستكملة إلى المجلس بشأن المجالات الثلاثة ذات الأولوية لبناء السلام التي تم تحديدها من بين أهم توصيات الحوار السياسي الشامل، وهي: (أ) إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ (ب) الحكم الرشيد وسيادة القانون؛ (ج) إرساء ركائز التنمية<sup>(١١٤)</sup>.

(١٠٤) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(١٠٥) S/PRST/2009/35.

(١٠٦) S/PV.6027 و S/PV.6091 و S/PV.6147 و S/PV.6240.

الدولية والإقليمية الأخرى، وبعثات الأمم المتحدة الأخرى في المنطقة<sup>(١١٢)</sup>.  
 وفي بيان رئاسي مؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، رحب المجلس بإنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في  
 ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ لمدة سنة واحدة. وحث المجلس الممثلة الخاصة للأمين العام على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة كي يعمل المكتب المتكامل بكامل طاقته في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠<sup>(١١٣)</sup>.

S/PRST/2009/35. (١١٣)

(١١٢) S/PV.6240، الصفحة ٥.

### الجلسات: الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات	المتكلمون	المؤيدون - المعارضون - الممتنعون	القرار والتصويت
٦٠٢٧ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد (S/2008/733)		المادة ٣٧ جمهورية أفريقيا الوسطى			
٦٠٩١ ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٩	رسالة مؤرخة ٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2009/128)		المادة ٣٧ جمهورية أفريقيا الوسطى	كل المدعوين		
٦١٠٢ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩	رسالة مؤرخة ٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2009/128)		المادة ٣٩ الممثل الخاص للأمين العام، ورئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام			
			المادة ٣٧ جمهورية أفريقيا الوسطى			S/PRST/2009/5

الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات	المتكلمون	القرار والتصويت المؤيدون - المعارضون - الامتنعون
٦١٤٧	تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد (S/2009/309)		المادة ٣٧ جمهورية أفريقيا الوسطى	كل المدعوين	
٦٢٤٠	تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد (S/2009/627)		المادة ٣٧ جمهورية أفريقيا الوسطى	كل المدعوين	
٦٢٥٠	١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩		المادة ٣٩ الممثل الخاص للأمين العام، ورئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام		S/PRST/2009/35

## ١٠ - الحالة بين إريتريا وإثيوبيا

### عرض عام

القيود التي فرضتها حكومة إريتريا على عمليات بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، أتمى المجلس ولاية البعثة في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨<sup>(١١٦)</sup>.

٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨: تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا

اتخذ المجلس في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ القرار ١٧٩٨ (٢٠٠٨)، الذي مدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا لفترة ستة أشهر لغاية ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، وطالب بأن تتخذ إثيوبيا وإريتريا  
(١١٦) القرار ١٨٢٧ (٢٠٠٨).

خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، عقد مجلس الأمن خمس جلسات، بما في ذلك جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات<sup>(١١٤)</sup>، واتخذ قرارين واعتمد بيانين صادرين عن رئيسه بشأن الحالة بين إريتريا وإثيوبيا. ونظر المجلس في الخلاف المستمر بشأن مسألة الحدود بين البلدين، ومدد ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨<sup>(١١٥)</sup>. ورداً على  
(١١٤) الجلسة ٥٨٢٦، المعقودة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.  
(١١٥) القرار ١٧٩٨ (٢٠٠٨).